البنك العربي ش.م.ع

عمان في ٢٠٠٧/٢/١٩
الرقم ١٩١٤/دأ س/١٢١/١٣

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
دائرة الإفصاح
عمان
الأردن

DISCLOSURE- ARBK- 19/2/2007

تحية واحتراما،

بالاستناد إلى نص المادة (٩) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، يبدي البنك العربي أنه وخلافا لما تم نشره في صحيفة الغد بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٨، فإن مجلس إدارة البنك قد عقد اجتماعا واحدا خلال شهر شباط من عام ٢٠٠٧، قرر فيه الموافقة على الدخول في مفاوضات مع مستثمر استراتيجي تمهيدا للوصول معه إلى اتفاق بتخصيص ١٠% من رأسمال البنك الحالي البالغ ٣٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠ دينار/سهم عن طريق زيادة رأسمال البنك، وهو موضوع الإفصاح الصادر عن البنك بموجب كتابه إلى الهيئة رقم ١٠٥٩/دأس/١٣/د بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٥. ولم يتم التطرق في الاجتماع المذكور إلى بحث موضوع منح أسهم مجانية. ولما لم يكن قد استجد أي أمر منذ تاريخ الاجتماع المذكور أعلاه، فإن البنك لم يقم بالتحضير لعقد اجتماع لمجلس الإدارة ولا بتوجيه الدعوة للأعضاء للاجتماع.

من ناحية أخرى، يؤكد البنك على ما جاء في إفصاحه الصادر تاريخ ٢٠٠٧/١/٣٠ والخاص بقرار مجلس الإدارة دعوة الهيئة العامة غير العادية للانعقاد بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣٠ لغايات المصادقة على عقد تأسيس البنك ونظامه الأساسي ليتوافق مع قانون الشركات والقوانين الأخرى ذات العلاقة وعلى التزامه بالإفصاح للهيئة فور صدور أي قرار أو توصية مستقبلا عن مجلس إدارة البنك يتعلق بجدول أعمال الهيئة العامة غير العادية المنوي عقده بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٣٠.

أما فيما يتعلق بقرض التجمع البنكي الوارد ذكره في المقال المشار إليه أعلاه، فقد سبق للبنك أن صرح عنه بموجب كتابه إلى الهيئة رقم ١٥٣٥/دأس/١٢١/١٣ تاريخ ٢٠٠٧/٢/١٣حيث أكد البنك صحة ما نشر في الصحف المحلية بأنه (أي البنك) قد أدار بنجاح اتفاقية قرض تجمع بنكي بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح شركة أينوك للنفط المملوكة بالكامل لحكومة إمارة دبي.

أخيرا، يؤكد البنك بأن سياسته تقوم على الشفافية والإفصاح عن كل أمر جوهري يتعلق به، وهو، وكما أكد سابقا، غير مسؤول عن أي خبر أو شائعات غير صحيحة من شأنها أن تؤثر على تداول السهم وأن مسؤولية البنك تنحصر بما يتم الإعلان أو التصريح عنه من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة فقط.

١٥

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية
الديوان
١٩ شباط ٢٠٠٧
الرقم المتسلسل ٥٨٨٦
رقم الملف
الجهة المختصة

مرغيث مسمار
المستشار القانوني/أمين سر مجلس الإدارة